

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد

انعكاسات العولمة على ظاهرة الفقر في البلدان النامية دراسة لعينة مختارة

أطروحة تقدمت بها

أمل أسمر زبون

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية وهي جزء
من متطلبات نيل درجة دكتوراه / فلسفة في العلوم الاقتصادية

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الكريم عبد الله محمد

٢٠٠٨ م

١٤٢٩ هـ

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج الآتي :

١- إن مفهوم الفقر ينطوي على رؤى وإبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية - ولا يمثل حالة من الحرمان المادي كما تصفه المفاهيم التقليدية للفقر بل يتجاوز ذلك ليمثل بالجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر فضلا عن الانعزال والاعتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وكذلك الإتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرار والمتمثل بالحقوق السياسية وانعدام الأمن والاستقرار كما تصفه المفاهيم الحديثة .

٢- إن عدم النجاح التام لقروض التكيف الهيكلي في البلدان النامية في الثمانينات من القرن الماضي ، أدى إلى إعادة تقييم برامج التكيف الهيكلي والمستندة إلى هدف استراتيجية التنمية والمتمثلة بتحفيز النمو ، والاتجاه نحو استراتيجية خفض الفقر ، ولاسيما بعد نشر تقرير البنك الدولي ١٩٩٠ حول الفقر الذي يهدف إلى المساعدة في خفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال استراتيجيات التنمية الشاملة المتمثلة (بتحفيز النمو والوصول إلى الخدمات الاجتماعية وبرامج الأمان الموجهة نحو الفقراء) .

٣- إن استراتيجية خفض الفقر بوصفه أساسا للمساعدة لا تستدعي نمو في الدخل والثروة من الناحية الأيديولوجية فحسب ، بل تحسن في حياة الناس من التغلب على الإشكاليات غير النقدية وغير الملموسة للفقر والتي تتمثل في محاور رئيسة ثلاث : الرفاهية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية واستدامة البيئة والتنمية الإنسانية .

٤- إن القواعد الجديدة للعولمة والجهات التي تصنع هذه القواعد تركز على اندماج الأسواق العالمية متجاهلة احتياجات الناس ، ففي هذه الأسواق العملية تتركز القوة ويهمش فقراء البشر وفقراء البلدان .

٥- تساعد الابتكارات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات على انتشار ظواهر التحيز والاندماج العالمي لمصلحة الأعمال الماهرة أي زيادة في سلبية ودرجة تهميش فئات غير المتعلمين وغير المدربين .

٦- يمكن أن تؤدي العولمة إلى الآثار التالية على الاقتصادات النامية :

أ- تؤدي إلى اختفاء صناعات محلية ناشئة وقديمة لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة التي تمتاز بانخفاض في تكاليف الإنتاج ، بالإضافة إلى البطالة الكبيرة التي سوف تحصل في قطاع الصناعة في هذه البلدان .

ب- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ولاسيما المواد الغذائية المستوردة التي تحتاجها البلدان النامية .

ج- زيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) وبالتالي زيادة معدلات الفقر وتدهور المستوى المعيشي .

د- يُتوقع من الاستثمار الاجنبي المباشر الإسهام في خلق فرص عمل إضافية لتستوعب الأيدي العاملة الفائضة في البلدان النامية أو التقليل من اثر البطالة المقنعة التي تتسم بها اقتصادات هذه الدول، وعدّ مبرراً للترويج لهذا النوع من الاستثمارات ، إلا إن الإحصاءات تؤكد بان دور الشركات متعددة الجنسية في خلق وظائف في الدول النامية عموماً ، كان وما يزال ضعيفاً إن لم يكن سلبية حيث وفرت فرص عمل إلى ٣٥.٣ مليون شخص فقط . كما إن استخدام فنون الإنتاج كثيفة رأس المال والعمل الماهر ، أثر على إعادة توزيع الدخل في الدول المضيفة لصالح فئات الدخل العليا من الموظفين والعمال الماهرين فضلاً عن اثر هذه الاستثمارات على الأسعار وبالتالي على الدخل الحقيقية ، وكذلك آثارها على القطاعات الخدمية (الصحة والتعليم) حيث ستتقل هذه الدول من نظام اقتصادي يتميز بشيء من الدعم الأبوي والتكافل الاجتماعي الذي يوفر الأمان عند الفرد إلى نظام يضعف الروابط والقواعد الاجتماعية التي كانت تحتضن الفرد .

هـ - الإسهام في تحقيق حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال حصول العاملين في النشاطات الهامشية في الدول النامية التي ترتبط بعمليات الاتجاه نحو العولمة بشكل مباشر على دخول أكبر قياساً بالدخول التي تتحقق في النشاطات الأخرى غير المرتبطة بها بصورة مباشرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً .

و - الإضرار بالفئات الأقل دخلاً في الدول النامية من خلال ضعف دور الحكومة الداخلي ، الذي يمكن أن يتضمن إعانات ودعم يتيح لهذه الفئات ارتفاعاً في دخولها الحقيقية . مما يعني إسهامها في تراجع قدرة الدولة على صنع وتنفيذ قراراتها الاقتصادية .

ي - إن انخفاض الإيرادات العامة من الرسوم الكمركية ، الناتج عن إلغاء الرسوم الكمركية التي تتادي بها العولمة ، يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة ، وبالتالي تلجأ إلى بديل لسد هذا العجز وهو زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وبالتالي ينخفض الدخل الفردي .

٧- إن اختلاف الرؤى النظرية لمفاهيم الفقر في أطرها التقليدية والحديثة كانت منطلقاً لتوليد مؤشرات مختلفة لقياس الفقر فكان في المفاهيم التقليدية ينحصر في جوانب تحقيق حد أدنى مقبول اجتماعياً من الحاجات الأساسية ، في حين توسع في إطار المفاهيم الحديثة ليشمل

الحريات السياسية وإدلاء الأصوات فضلا عن مؤشرات التنمية البشرية المتمثلة بالصحة والتعليم ومتوسط الدخل يمثل المستوى المعاشي اللائق ، فكان هناك مؤشرات الدخل وخطوط الفقر ومؤشرات التنمية البشرية تبعا لذلك .

٨- إن الفقر بوصفه ظاهرة هي أعلى في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة ، وتستفحل بشكل أكبر في البلدان الأقل نموا مقارنة بالبلدان حديثة التصنيع ، وضمن البلد الواحد تكون ظاهرة الفقر أكثر انتشارا في الريف مما في المدن والمناطق الحضرية وتقل مع ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض عدد أفراد الاسرة والمعاليين فيها .

٩- إن سياسات الإقلال من الفقر هي إجراءات تهدف إلى التأثير في مختلف المتغيرات التي تحد من درجة تفشي أو عمق الفقر ، وهذه السياسات تشمل السياسات السعرية كما هو الحال في السياسات التي تقدم دعما مباشرا للسلع الغذائية ، ومجموعة السياسات الدخلية (كما هو الحال في التحويلات العينية والنقدية) ومجموع السياسات الاجرية وسوق العمل (تحديد الأجور الدنيا وتوفير مجالات التدريب والتأهيل) ، ومجموعة السياسات الإنتاجية كما هو الحال في تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة والسياسات الائتمانية والإصلاح الزراعي .

١٠- أظهرت النتائج التطبيقية لبلدان العينة المختارة ومن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حصول تطورات ايجابية في بعض المؤشرات المختارة ، وبرغم ذلك حصل تدهور في مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفقراء وارتفاع حاد في أسعارها ، ولم تكن برامج الحماية الاجتماعية التي وضعتها البلدان كافية بالشكل الذي يحد من تفاقم ظاهرة الفقر في هذه البلدان فضلا عن كونها جاءت متأخرة .

١١- إن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في بلدان العينة المختارة أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع الأسعار بسرعة الامر الذي انعكس بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية للمواطنين وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة ، كما حصل في الأردن والبرازيل ، في حين أن مصر مهدت لبرامج الاصلاح في بداية السبعينات من خلال إتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وبرغم ذلك فإن المواطن المصري مازال يعاني الأثر السلبي لهذه السياسات وانخفاض في المستوى المعيشي ، على الرغم من أن هذه الإصلاحات قد حققت تقدما في الكثير من المؤشرات .

١٢- ساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال اجراءات الخصخصة واعتماد معايير الكفاية الاقتصادية وارتفاع انتاجية الفرد في رفع معدلات البطالة في اوساط العاملين غير الماهرين فضلا عن توقف الدولة عن توظيف الخريجين الجدد وهذا واضح في جميع دول